



الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية بوسالم

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكمة المحلية

(تصريف 2017)

بلدية بوسالم

أحدثت بلدية بوسالم في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 جويلية 1905 والمتعلق بإحداث بلدية بوسالم وتبعد مساحتها حوالي 320 كم². وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات، ضمن 10 عمادات للمنطقة البلدية ببوسالم ليبلغ عدد سكانها حوالي 44 ألف نسمة وذلك حسب التنظيم البلدي الجديد المعد من قبل وزارة الشؤون المحلية في ماي 2016. وبلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.983.344,051 دينار في حين بلغت نفقات العنوان الأول 2.444.534,913 دينار. أما موارد العنوان الثاني فقد بلغت 1.050.648,771 دينار مقابل 10.228,556 دينار تمثل نفقات نفس العنوان.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصالحيات المخولة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية بوسالم بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجّلة به ومصادقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعاة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 24 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور شروط الهيئة المتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتتضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف وجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وأسفرت متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015 من الوقوف على تجاوز الإخلال المتعلق بتجميد نسبة الزيادة الموظفة على المحلات المسوجة.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتبعة الموارد وتنفيذ النفقات. علماً أنّ البلدية والقابض توليا الردّ على الملاحظات الأوليّة التي تمّ توجيهها إليهم في الغرض.

الجزء الأول : الرقابة على الموارد

-1 تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.983.344,051 دينار. وهي تتكون من المداخيل الجبائية الاعتيادية والمداخيل الغير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 1.476.655,125 دينار. ويبرز الجدول المالي توزيع هذه المداخيل:

النسبة %	المبلغ(د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
39,88	588 936,485	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
44,37	655 225,918	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه
15,74	232 492,722	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100	1 476 655,125	المجموع

وتمثل "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه" أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول المالي مختلف مكونات هذه المداخيل ونسبيها:

النسبة %	المبلغ(د)	أصناف المداخيل
80,10	524 850,000	مداخيل الأسواق المستلزمة
19,90	130 375,918	المداخيل الأخرى المتاتية من لزمه الملك البلدي ومن الاستغلال المباشر للأسواق ومن الاستغلال المباشر للملك العمومي
100	655 225,918	المجموع

وتمثل مداخيل الأسواق المستلزمة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 524.850,000 د في سنة 2017 أي ما يمثل 80,10% من جملة معاليم الصنف المذكور سابقاً.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.506.688,926 دينار. وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" التي بلغت 140.223,910 دينار و"المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 1.366.465,016 دينار. وتأتى المداخيل المالية الاعتيادية "أساساً من المنابع من المال المشتركة للجماعات المحلية الذي كان في حدود 1.033.090,000 دينار ومنح مساهمات من الدولة مخصصة للتسيير بمبلغ جملي في حدود 226.910,271 دينار.

وبلغت جملة مقابض العنوان الأول المنجزة 2.983.344,051 دينار من جملة 4.419.283,689 دينار بعنوان المبالغ الواجب استخلاصها أي بنسبة استخلاص في حدود 67,51 %. وتتجدر الإشارة إلى تواضع نسب الاستخلاص المنجزة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية البالغة على التوالي 9,15 % و 9,74 %.

ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب الاستخلاص آنفة الذكر:

أصناف المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار)	المقايس المبنية المنجزة (بالدينار)	نسبة الانجاز (%)
المعلوم على العقارات المبنية	1 026 182,708	99 988,325	9,74
المعلوم على الأراضي غير المبنية	87 237,223	7 979,482	9,15
المقايس الاعتيادية للمعلوم على المؤسسات	439 846,772	439 846,772	100
معاليم أخرى	41 121,906	41 121,906	100
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه	694 263,920	655 225,918	94,38
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	232 492,722	232 492,722	100
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	44 898,260		0
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	486 690,260	140 223,910	28,81
المداخيل المالية الاعتيادية	918,5491 366	1 366 465,016	99,99
مداخيل العنوان الأول	689,2834 419	2 983 344,051	67,51

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي¹ للبلدية 57,76 % خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية المقدر بنسبة 70 % حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

كما بلغ مجموع ديون البلدية 1.460.952,902 دينار في موعد سنة 2017 مقابل 2.983.344,051 دينار كموارد العنوان الأول أي بنسبة تدابير بلغت حوالي 49 % وهي نسبة لئن ارتفعت بصفة ملحوظة مقارنة بسنة 2016 حيث كانت في حدود 7,68 % فإنها تبقى منخفضة مقارنة بالحد الأقصى الذي تولى صندوق القروض

¹ الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول - المنابع من المال المشتركة - منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

ومساعدة الجماعات المحلية² ضبطه في حدود 100 %. وتتجدر الإشارة إلى أنه تم سنة 2018 الشروع في تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 وكذلك منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 4 بتاريخ 5 ديسمبر 2017، والمتمثلة في تحمل الدولة لديون البلدية تجاه المؤسسات العمومية بعنوان سنة 2016 وما قبلها بصفة كلية.

وبلغت موارد العنوان الثاني 1.050.648,771 دينار وتتوزع هذه الموارد بحسب 97,85 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية و 2,15 % بعنوان الموارد المتأنية من الاعتمادات المحالة.

ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (بالدينار)	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية	1 028 055,214	97,85
موارد الافتراض	0	0,00
الموارد المتأنية من الاعتمادات المحالة	22 593,557	2,15
جملة موارد العنوان الثاني	1 050 648,771	100

-2 الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

لوحظ تأخير في تثليل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصاً على ضرورة انجاز عملية التثليل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم تثليل الجداول المذكورة إلاّ بتأخير هام في حدود على التوالي 389 يوماً و 438 يوماً. ويبرز ذلك من خلال الجدول المولى:

الجدول	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية (1)	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثليل جدول التحصيل (2)	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحسب اليوم
جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	15 جانفي 2018	16 جانفي 2018	25 جانفي 2018	389
جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية	26 ديسمبر 2017	27 فيفري 2018	15 مارس 2018	438

وبررت البلدية ذلك بإعادة تسجيل المعطيات التي أدرجت في البداية بتطبيقية "جباية" بتطبيقية "التصريف في الموارد البشرية" وبنقص العناصر البشرية في إتمام عملية التحصيل للمعطيات.

ونتج عن التأخير الهام في تثليل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية عدم إمكانية إجراء أعمال التتبع بخصوص الفصول المثلثة بالجدول المذكور خلال سنة 2017. وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليل آجال تثليل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بجندوبة.

² تقرير معد من قبل الصندوق المذكور حول منهجية الإعداد المالي للمخطط الاستثماري البلدي التشاركي.

ويقتضي ضمان شفافية الحساب المالي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة وإحالتها إلى القابض حتى يتسعى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقنية ضمن الميزانية خلال نفس سنة استخلاصها، غير أنّ البلدية لم تتول خلال سنة 2017 إعداد جداول التحصيل التكميلية المذكورة وإحالتها إلى القابض. ونتج عن ذلك إدراج خارج الميزانية لمعاليم مستخلصة خلال سنة 2017 عن طريق أذون وقنية بمبلغ 38.266,916 دينار دون تطبيقها بميزانية نفس السنة.

كما لوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجدوال تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية. ويتبيّن ذلك من خلال إدراج التوظيفات بعنوان الأرضي غير المبنية بجدوال تحصيل المعلوم حسب عنوان الأرض عوضاً عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وذلك خلافاً لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعده على سير الاستخلاص.

كما لم تتول البلدية إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات غير المنزلية بمقابل خلال سنة 2017 سوى مع 5 مؤسسات من جملة 16 مؤسسة ومحل خاصّة معلوم مقابل رفع الفوائل المتأتية من نشاط المحلات التجارية والصناعية أو المهنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصل 93 من مجلة الجباية المحلية. وساهم ذلك في عدم استخلاص أي مبلغ بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة.

وأوصت الدائرة في تقريرها حول الرقابة المالية لسنة 2015 بضرورة طرح مبلغ 17.759,537 دينار بعنوان معاليم كراء محلات تجارية كائنة بالسوق اليومية الأولى والثانية وبسوق الجملة وأخرى مختلفة تم تثقيلها بصفة مكرّرة خلال الفترة من 2006 إلى 2015. وأفادت البلدية في ردّها على التقرير المذكور على أنه تمت الموافقة من قبل مجلس النيابة الخصوصية خلال دورة نوفمبر 2016 على طرح مبلغ قدره 13.993,797 دينار متعلق بالفترة 2006-2009 وأضافت بأنه سيتم خلال سنة 2017 طرح مبلغ 3.765,740 دينار المتبقى والمتعلق بالفترة 2010-2015، غير أنّ البلدية لم تتول سنة 2017 طرح سوى مبلغ 13.993,797 دينار.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

-1 التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.444.534,913 دينار سنة 2017 منها 59,05 % نفقات تأجير عمومي و34,33 % نفقات وسائلصالح.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 490.235,928 دينار خلال نفس السنة منها 75,11 % تعلقت بالاستثمارات المباشرة.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوانين الأول والثاني.

البيان	المبلغ بالدينار
نفقات العنوان الأول	
التقديرات	2 732 155,233
الإنجازات	2 444 534,913
نسبة الإنجاز (%)	89,47
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	1 045 055,214
الإنجازات	490 235,928
نسبة الإنجاز (%)	46,91

-2 الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

خلافاً لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" وللفصل 15 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 آنف الذكر الذي نص على أن "ينتهي أجل التأشير على التعهدات بالمصاريف في 15 ديسمبر بالنسبة للمصاريف العادية إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" تولت البلدية التعهد ببعض النفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر.

وبَرَرتْ البلدية ذلك بضغط العمل وأنَّها سوف تعمل على تلافي هذا الإخلال خلال سنة 2019.

ولوحظ عدم حرص البلدية على الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية بصفة مسبقة عند عقد بعض النفقات وذلك خلافاً لمقتضيات الفصل 269 من مجلة المحاسبة والفصل 2 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 آنف الذكر. ويتبين ذلك من خلال الحصول على التأشيرة المذكورة أحياناً بعد ورود الفواتير المتعلقة بانجاز الأشغال المعنية.

كما لوحظ أنَّ البلدية لم تحرص على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات المحددة من قبل المزودين بالفواتير الموجهة في الغرض إلى البلدية. وقد تراوح التأخير المسجل في هذا الشأن بين 100 و340 يوماً.

وقد بَرَرتْ البلدية ذلك بعدم توفر السيولة وأنَّها سوف تعمل على تلافي هذا التأخير خلال سنة 2019. وتدعى البلدية إلى مزيد الحرص على تسديد نفقاتها في الآجال.

ونص الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلوك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن تمنح الإدارة

لعملتها لباس الشغل في غرة ماي من كل عام، إلا أن البلدية لم تحرص على ذلك. حيث تم تسجيل تأخيرا في تمتيع عملة البلدية باللباس المذكور يصل إلى أكثر من 6 أشهر.

وتدعى البلدية إلى الحرص على تمتيع عملتها بلباس الشغل في الآجال القانونية بما يضمن جانبي الوقاية والسلامة المهنية. وأفادت البلدية أنها سوف تعمل على احترام آجال تقديم لباس الشغل.

وتفتقر قواعد حسن التصرف ضرورة التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم إصلاحها بأذون التزود والفوواتير الخاصة بها، إلا أن البلدية لم تحرص أحيانا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفوواتير عند إصلاحها أو صيانتها.

وجاء في رد البلدية أنها سوف تعمل مستقبلا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفوواتير عند إصلاحها أو صيانتها.

-3 الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لم تتجاوز نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الثاني 48 % حيث بلغت جملة النفقات المأذون بصرفها 510.228,556 دينار خلال سنة 2017 من جملة اعتمادات مرسمة في حدود 1.067.648,771 دينار.

وتولت البلدية إبرام صفقة تتعلق بتهيئة وتعبيد الطرق بتاريخ 03 جويلية 2017 بمبلغ جمي قدره 245.740,900 دينار. ولم تتول البلدية عملا بمقتضيات الفصل 73 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة باسم المتحصل علىصفقة على موقع الواب الخاص بالصفقات العمومية التابع للهيئة العليا للطلب العمومي.

وأفادت البلدية أنها ستعمل على تدارك هذا الإخلال خلال سنة 2019.

٢٥ دیسمبر ٢٠١٨

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلدية بوسالم

٥٥٨٧

من رئيس بلدية بوسالم

إلى

السيد: رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

- بجندوبة -

الموضوع : حول تقرير الرقابة المالية على البلدية (تصرف 2017)

المصاحب : جدول مصاحب بالرددود

وبعد،

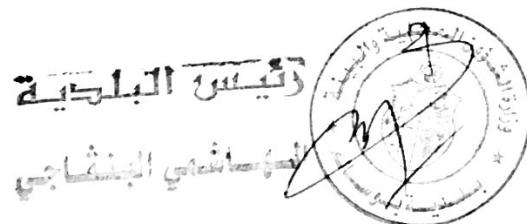
تبعاً لمكتوبكم عدد 140 المؤرخ في 24 ديسمبر 2018 والمتعلق بالتقرير الأولي للدائرة حول الرقابة المالية على بلدية بوسالم في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية (صرف 2017)

اتشرف بموافاتكم باجابة البلدية بخصوص النقاط المضمنة بالتقرير ضمن الجدول المصاحب.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير.

. والسلام.

رئيس البلدية



البلدية المالحة على بحيرة موالم : بمصرفه 2017

الملحوظات الواردة بالتقدير الأولي

الجزء الأول: الموارد:

* متحليل الموارد: الأول

أجبية البلدية

تمكنت البلدية من تحقيق نسبة النجز جملة الموارد بلغ 2983.344 اد بعنوان مداخل الغوان الأول أي بنسبة 67.5% وهي نسبة في مجدها متوسطة نتيجة حجم المستخدمات في بعض الفصول مثل المعلوم على العقارات والمباني والعقارات غير المبنية والكراءات نتيجة عزوف المواطنين بإلاداء عن الاستخلاص منذ الاحداث الاستثنائية لسنة 2011 وما نتج عنها خصوصا خلال السنوات الثلاث الأولى. كما يعزى ذلك إلى حجم متطلبات مداخل العقارات البلدية المسوسة سواء منها السكنية او التجارية رغم الاجراءات المتخذة لإنفاذها وذكر إجراءات التقاضي التي لجأ إليها البلدية وبطليها.

والبلدية حررصة على تبيين مدینيتها بكل الوسائل مع ترکيز المجلس البلدي الجديد سنة 2018.

2- الرقبة على تحصيل الموارد البلدية:

* في إطار الاحصاء العام العشري للقرة 2017-2026 تولت البلدية اتخاذ كافة الإستعدادات الفضورية للقيام بهذه المهمة لما تكتسيه من بانج الاهمية في ضبط الحماقة الجبائية المتاحة لها بالنسبة للمعالييم المشموله بالإحصاء خلال العشرية المقبلة، وتولت تكوين لجنة قيادة محلية ممثلة في مصالح الموارد والمصلحة الفنية لانتظير الجواب المتعلقة بإنجاز الاصحاء على الوجه الأفضل لتحقيق الهدف المرجو.

وتم في هذا الصدد ضبط الإاعون المكلفين بإنجاز اعمال تحصيل وتخزين المعطيات على التطبيقية المعتمدة "جيابية" في تاريخ فتح عملية الاصحاء في اجل مناسبة وتم تحصيل ما يقارب 70% من عملية تخزين المعطيات الا ان سلطنة الاشراف دعت من خلال مرسالتها الموجهة للبلدية سنة 2016 الى التخلص عن التطبيقية المعتمدة واعتماد تطبيقية "التصرف في موارد المغيرانية" بعد ان تم تحصيل البيانات وأضطررت المصالح البلدية تباعاً لادارة تحصيل المعطيات مجدداً على التطبيقية المعينة. هذا من جهة ومن جهة اخرى تم الانصراف بمصالح المركز الوطني للإعلامية بخصوص تهجير المعيشيات المحصلة



بالتطبيقة القديمة على التطبيق الجديدة (MTCM2019) لكن العملية تعززت بالمعالجة الإعلامية. وقد عمدت البلدية إلى إعادة التحصيل بالتطبيق الجديدة وأعلام سلطة الإشراف بجذوره عن النتائج المترددة نتيجة لذلك وتأخر عمليات الإعلام بالقافية والاعتراضات وعرضها على اللجان المختصة وأعداد الأخرى في السير العادي للوظيف وتشتتهم بين هذه المهام كلها زادت في صعوبة التقيد بحال إعداد الجداول وتغطيتها في نهاية سنة 2017.

- * أما بخصوص عدم شمول جدول تحصيل المعمول على العقارات المبنية لفصول تم احتسابها للفترة 2017/2026 فإن الفارق يشمل احصاءات لعقارات مازالت في طور الإنجاز غير خاضعة للنظام وإثمار بعض الفصول المبنية للاعوان المكلفين بالإحصاء العيني اضافة إلى بعض الفصول التي ما زالت في إطار مرافق لإدراجها خلال التحدين السنوي للجداول المعتمدة وتفعيل الفصل 27 من مجلة الجباية المحلية المتعلقة بتدارك الإغلاقات للعقارات التي لم يتم تحصيلها مع ثبوتها ميدانياً وستحرر صياغة على تقليل الفوارق في عدها بهدف تعبيء قصوى للموارد.
- * بخصوص عدم تطبيق معيهاته تم استخلاصها خارج الميزان في فصول العقارات المبنية لفصول سنة 2017 فان هذه التكميليات لم يتم إلا سنة 2018 بعد تنقل الجدول الأصلي والمرور إليها تباعاً على الأرض فان المنظومة المعتمدة لا تستجيب لذلك وهو إشكال قائم منذ العشرية الماضية حتى 2018 حيث تم التصريح على عنوان المطلوب بالعلم على العقارات غير المبنية بالإضافة الموظف 25 جانفي 2018 إذ أن الجداول التكميلية تكون بعد تمام الجدول الأصلي والمرور إليها تباعاً.
- * بخصوص عدم التضييق على عد العقارات المبنية لفصول المعمول على تقليل الجدول الأصلي والمرور إليه تباعاً على الأرض من المنظومة المعتمدة لا تستجيب لذلك وهو إشكال قائم منذ العشرية الماضية في 2016/2007 وذلك بخصوص المعلوم المتعلق برفع الفضلات غير المتنزية بمقتضيات الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط المعاليم المرخص للبلدية في استخدامها فقد تم تفعيل العمل بالاتفاقية المذكورة وحددت الإشتغال الخاصة لهذا المعلوم وأعداد قرار في التعريفات المعتمدة . وقد تم ضبط القائمة الاسمية للمحلات التي تم احتسابها للمعلوم وتجهيز مراسلات وتنبيه إلى اصحابها وأعلامهم بضرورة الاتصال بصالح البلدية قصد ابرام الاتفاقية غير ان عددا قليلا منهم استجاب للدعوة وعليه قد تم عقد جلسات متتابعة للموضوع خلال سنة 2018 وتقرر عدم رفع الفواضل غير المنزلية لأصحاب محلات التي لم تبرم الاتفاقية مع البلدية وعددهم 09 من جملة 15 محل.

* بخصوص مبلغ بقيمة 765.3 دينار معاليم كراء محلات تجارية كانتة بالسوق اليومية الاولى



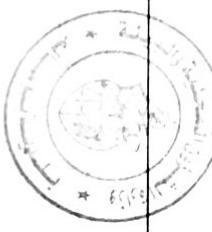
الجزء الثاني:

الرقبة على النقائص :

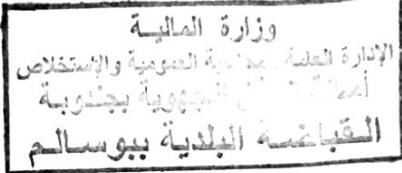
2- الملاحظات المتعلقة ببنك المغواط الأول:

- * بالنسبة للتعهادات بالتفقة و الحصول على تأشير قراري المصادر على تأشير المصادر العمومية يكون يوم 15 ديسمبر من نفس السنة . بالنسبة للمصاريف العادمة ما عدا الحصول على تأشيرة تخص التاجر العمومي أو خلاص المؤسسات العمومية . وبالتالي لمجموع التعهادات المذكورة فالبلدية قامت بإعداد الأذون بالتعهد قبل 15 من الشهر إلا أن تأشيره مراقب المصادر العمومية في ذلك التاريخ تأثرت نظرا لضيق العمل على مصالحها وتعلمه البلدية على تلقي هذا الإدخال خلال سنة 2019.
- * بالنسبة للحصول على تأشيره مراقب المصادر العمومية بصفة مسبقة فالبلدية تعرض دانعا على الحصول على التعهادات الإحتياطية أو التجهيز أو الفريدة وبالنسبة للثوابت المذكورة المتعلقة بتعاب المحامى فهى ترد إما بعد تصفيه التعهد الإحتياطي أو يكون البيع المتوف فى هذا الفصل لا يعطي مبلغ الفاتورة وبالتالي ي匪 ارجاؤها إلى التعهد الإحتياطي الثانى فى صورة توفر الإعتمادات أو القيام بتعهد فردى بعد تحويل إعتماد لخلاق المزودين خاصة وأن البلدية تعمل على عدم إدراج دينون بالنسبة للخواص .
- * بالنسبة للتجاوز أجال خلاص مستحقات المؤسسات العمومية يعزى ذلك إلى المبالغ الشخصية لهذه الفواتير التي ترد في فقرة تكون السبولة غير كافية للخلاص ولكن يتم الخلاص حال توفر السبولة و تعمل البلدية على تلاؤم هذا التأخير خلال سنة 2019.
- * بالنسبة لإقتداء زي الشغل لسنة 2017 فقد قدمت البلدية بإجراءات تمعن العمالة بزي الشغل في أجلاه إلا أن مصالح من أرقية المصادر العمومية قدمنت إحترازا علىارتفاع قيمة الرزى بين الحداب و العدة وبعد ذلك تم التأشير على أجنن التعهد و تم تلاؤم هذا التأخير في سنة 2018 و تعمل البلدية على احترام أجناب تقديم رزى الشغل.
- * بالنسبة للتصصص على البيانات المتعلقة بالسيطرات والمعادات التي يتم اصلاحها ستعمل البلدية على التنصيص على الأرقام المتنامية للإصلاحات بالتسوية لوسائل الفعل الإدارية عند الإصلاح أو الصياغة المستقبلة.



<p>3- الملاحظات المتعلقة ببيان العرض :</p> <p>* بالنسبة لمنحة التنقل لأعوان البلدية تصر على تطبيق متطلبات الفاللون من خلال احتساب عدد 80 ساعات عمل لبيان العرض بهذه المنحة . وتعدل البلدية على مزيد التثبت في احتساب المنحة مستقبلا.</p> <p>* بالنسبة لإبرام صفقة تتطرق ببيان العرض وتعيد الطرقات بغير ان سنة 2017 . فإن البلدية قامت بنشر طلب العروض على المرصد التابع للمهنية العليا للطلب العمومي (وتجدون نسخة منه)</p> <p>* بالنسبة لنشر النتائج تعلم البلدية على تدارك هذا الإدخال خلال سنة 2019 .</p>	
---	---

بوسالم في ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٨



من مقايف بلدية بوسالم

إلى السيد رئيس الغرفة الجمومية لدائرة المحاسن بجندوبة

الموضوع :
مراسلكم عدد ١٥١ بتاريخ ٢٤ - ١٢ - ٢٠١٨

: بذلك :

- إن الصيغ المدرج خارج الميزان لسنة ٢٠١٧ والمقدر بـ ٣٨.٩١٦ لم يقع تمهيذه بغير أسباب نفس السنة لأنّه متعلق بزمام ٢٠١٤ للعقارات العينية بحيث أرسل بنا خير سنة كاملة إلى أمانة المال الجمومية للتشغيل بتاريخ ١٦ جانفي ٢٠١٨ وقد وقع تسويته تلك المبالغ حلال سنة ٢٠١٨ على مراحل عندما ورد جدول التشغيل في ٢٠١٨ - ٠١ - ٢٥ على مهام القبائلية البلدية ببوسالم .

. لم يقع تبليغ أي إعلام يخص سنة ٢٠١٧ لأن جدول التمهيل قد وقع إرساله لأمانة المال الجمومية للتشغيل من ٢٤ جانفي ٢٠١٨ ومتهمتنا لـ ٦١٦٥ فهل هي حين أن الإعلامات التي وقع تبليغها والمقدرة بـ ١٨٧٥ إعلام تهم سنة ٢٠١٦ وما قبلها مع تبليغ إنذار بالدفع . ويعني هذا أن النسبة الصينة بالتقدير والمقدرة بـ ٢,٤٪ من طرفكم لا تتطابق مع النسبة الموجدة بالإحصائيات لسنة ٢٠١٧ وهو المقدر بـ ٣٠٪ . مع العلم أن جميع الإجراءات للستخلاص المعمراة بعنوان المعلوم على العقارات العينية يخص ٢٠١٦ وما قبلها .

لقد وقع ملحوظ مبلغ ٣.٤٧٣.٢٩٧ والمتصل بالفترة ٢٠١٥ إلى ٢٠١٥
بتاريخ ٢٩.١٠.٢٠١٨ تحت جدول عدد ٥١ حسب مارك
علينا من مداولة المجلس البلدي بعنوان الصالغ الواحد
لهرحها وبالنسبة لباقي المبلغ وقع توجيهه لأمانة العمال
للطرح

تقبلوا باائق التقدير
والى ختام

